مجموعة مواد صحفية

المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية

بادر بالاستثمار – من أجل الناس ... من أجل الكوكب

لمحة عامة

سوف يعلن مؤتمر تمويل التنمية الذي سيعقد في أديس أبابا (١٣-١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥) شراكة عالمية قوية ومتجددة لتمويل التنمية المستدامة التي محورها الإنسان. ويهيئ مؤتمر أديس أبابا فرصة فريدة لتأمين ما نحتاج إليه من موارد من أجل تحقيق الرفاه لجميع البشر في الوقت الذي نصون فيه صحة الكوكب الذي نعيش عليه. ومن خلال التمويل السليم واتباع السياسات الصحيحة، يمكننا بلوغ آمالنا في القضاء على الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠. ويتركز كل اهتمام المؤتمر في حشد الموارد التي من شأنها إحداث فرق في حياة البشر.

وفي أديس أبابا، ستصوغ الحكومات والمجتمع المدني ودوائر الأعمال التجارية شراكات من أجل المواءمة بين استثمارات القطاعين العام والخاص التي يكون محورها الإنسان لكي تحقق أعظم الأثر. وإننا نأمل في أن يتمخض المؤتمر عن التزامات محددة في مجالات التمويل، والتجارة، والديون، والحوكمة، والتكنولوجيا، والابتكارات لفترة الخمس عشرة عاماً المقبلة. وبغية تعزيز الرخاء والرفاه من أجل الجميع، يلزم لنا أن نبادر إلى الاستثمار من أجل الناس، ومن أجل الكوكب.

معلومات أساسية

سيضم المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية ممثلين سياسيين رفيعي المستوى، بمن فيهم رؤساء دول أو حكومات، ووزراء مالية، ووزراء للخارجية والتعاون الدولي، فضلاً عن أصحاب المصلحة المعنيين في مختلف المؤسسات، والمنظمات غير الحكومية، وكيانات قطاع الأعمال.

وينبغي للمؤتمر أن يتمخض عن نتائج طموحة لدعم تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. وسيسعى المؤتمر إلى اعتماد إطار تمويلي شامل مشفوع بالتزامات في مجال السياسة العامة بشأن حشد الموارد واستخدامها الفعال من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

ومع أن تمويل التنمية هو عملية مستقلة في حد ذاتها، فإنه لكي يتكلل مؤتمر أديس أبابا بالنجاح، لابد له من أن يأخذ في الاعتبار رؤية شاملة بشأن التنمية المستدامة حسبما حددها مؤتمر ريو + ٢٠.

وستمثل نتائج المؤتمر خطوة بارزة هامة صوب مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (٢٥-٢٧ أيلول/سبتمبر، نيويورك)، والدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر-١١ كانون الأول/ديسمبر، باريس).

المكان: سيعقد المؤتمر في مركز الأمم المتحدة للمؤتمرات في أديس أبابا، في مقر لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا.

المؤتمرات الصحفية: سوف يصدر جدول مستكمل بأحدث المناسبات والإحاطات الصحفية التي ستنظم في مركز الأمم المتحدة للمؤتمرات في أديس أبابا، وسيكون متاحاً على الإنترنت على العنوان: www.un.org/ffd3 . وستخصص قاعة للمؤتمرات الصحفية، ومركز للإعلام، وقاعة صغيرة لإجراء المقابلات الصحفية في مقر مركز المؤتمرات. وسيوزع جدول بالمؤتمرات الصحفية في مكتب وسائل الإعلام بمركز المؤتمرات، وسيتم إرساله إلى وسائل الإعلام التي سجلت نفسها مسبقاً. ويمكن ترتيب مواعيد استخدام قاعة المقابلات الصحفية عن طريق الاتصال بـ: كلير آنهولت على العنوان التالي: anholt@un.org .

النشرات الصحفية: ستصدر نشرات صحفية يومية عن المؤتمر وسيجري تبادلها عبر البريد الالكتروني.

الموقع الشبكي: سيعرض الموقع الشبكي www.un.org/ffd3 أحدث البيانات عن برنامج المؤتمر، والمتكلمين، والوثائق الداعمة. كما ستتاح موارد أخرى علاوة على آخر أخبار المؤتمر على الموقع الشبكي: www.un.org/action2015 .

البث الشبكي: سيتم بناء على الطلب تقديم بث شبكي حي للجلسات العامة، وجلسات الموائد المستديرة، واجتماعات الإحاطة الصحفية على الموقع http://webtv.un.org .

الإذاعة: سيقوم تليفزيون الأمم المتحدة (*UNTV*) بتغطية وقائع المؤتمر خلال الفترة من ١٣ إلى ١٦ تموز/يوليه. وستتاح مجموعات مواد تليفزيونية للإذاعيين عن طريق قناة يونيفيد (*UNIFEED*) على العنوان التالي: www.unmultimedia.org/tv/unifeed/. كما توزع هذه المجموعات من المواد مرتين يومياً عن طريق شبكة أسيوشيتد برس لأخبار التليفزيون (APTN). ويمكن طلب ملفات فيديو جيدة النوعية من مكتبة فيديو الأمم المتحدة على العنوان التالي: video-library@un.org. وستقوم إذاعة الأمم المتحدة أيضاً بتغطية وقائع المؤتمر، وستذيع يومياً برامج جديدة بعدد من لغات الأمم المتحدة. ويمكن متابعة ذلك على العنوان التالي: www.unmultimedia.org/radio/.

الوسائط المتعددة: ستتاح صور فوتوغرافية مختارة للمؤتمر على موقع صور الأمم المتحدة على الانترنت، مع مواد أخرى متعددة الوسائط، وذلك على العنوان: www.unmultimedia.org. وسيجري تبادل الصور الرئيسية عن المؤتمر عبر وسائل التواصل الاجتماعي للأمم المتحدة بصورة مباشرة وفي الوقت الفعلي لبثها. ويمكن الحصول على صور إضافية ذات درجة عالية من الوضوح عن طريق الاتصال بمكتبة صور الأمم المتحدة على العنوان التالي: photolibr@un.org.

وسومات وسائل التواصل الاجتماعي: #FFD3 و #action2015.

فريق المتحدث الرسمي للأمم المتحدة:

مرغريت نوفيكي

المتحدثة باسم المؤتمر، ورئيسة دائرة الحملات الإعلامية، إدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة.

عنوان البريد الالكتروني: novicki@un.org رقم الهاتف: 3214-367-917 1 +

موظفو الأمم المتحدة لشؤون الإعلام:

دان شيبارد، shepard@un.org رقم الهاتف: 9495-963-212-1 +

كلير آنهولت، anholt@un.org رقم الهاتف: 4807-367-917-1 +

فلورنثيا سوتو نينو، sotonino@un.org رقم الهاتف: 4833-367-917-1 +

س: ما أهمية هذا المؤتمر؟

• في أيلول/سبتمبر المقبل، ستستضيف الأمم المتحدة مؤتمر قمة لاعتماد خطة تحويلية طموحة للتنمية المستدامة، بما في ذلك اعتماد أهداف للتنمية المستدامة. ومن المتوقع أن ترتكز الأهداف الجديدة على الأهداف الإنمائية للألفية.

• والهدف الطموح الذي يتوخاه العالم هو القضاء على الفقر والجوع خلال هذا الجيل، وتحقيق التنمية المستدامة عن طريق تعزيز النمو الاقتصادي، وحماية البيئة، وتعزيز المجتمعات السلمية التي لا تستثنى أحداً.

• سوف تتطلب خطة التنمية المستدامة الجديدة نهجاً جديداً لحشد الأموال. وسيلزم إجراء تغييرات كبيرة في السياسات النقدية، وأنماط التمويل والاستثمار من أجل تحقيق المستقبل الذي نصبو إليه.

• يهيئ المؤتمر فرصة فريدة لتحديد معالم خطة تمويل طموحة لتحقيق التنمية المستدامة. وسيسعى المؤتمر إلى إيجاد حلول لتقوية التمويل العام وإطلاق الإمكانات التحويلية للأفراد وللقطاع الخاص، مع ضمان دعم أنماط الاستثمار والاستهلاك والإنتاج لتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز البيئات الوطنية والدولية في مجال السياسات العامة، وسد الثغرات التكنولوجية، والنهوض ببناء القدرات على جميع المستويات.

س: من سيحضر المؤتمر؟

• سيعقد المؤتمر على أعلى مستوى سياسي ممكن، بما في ذلك رؤساء الدول أو الحكومات، وسيكون أعلى مناسبة رفيعة المستوى تعقدها الأمم المتحدة قبل مؤتمر القمة العالمي المقرر عقده في أيلول/سبتمبر. ويطرح المؤتمر فرصة قوية للتأثير على زعماء العالم فيما يتعلق بطائفة عريضة من المناقشات بشأن أهداف التنمية المستدامة.

س: ما الذي سيركز عليه المؤتمر؟

• سيركز المؤتمر على تعبئة الموارد من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وسيضع خطط عمل تشمل الموارد العامة المحلية، والأعمال التجارية الخاصة المحلية والدولية، والتمويل، والتمويل العام الدولي، والتجارة الدولية باعتبارها قاطرة التنمية، والديون والقدرة على تحملها، والقضايا النظمية، والعلوم، والتكنولوجيا، والابتكار، وبناء القدرات.

• وسيركز المؤتمر على ما يلي:

١ – تقييم التقدم المحرز في تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية؛

٢ – معالجة القضايا الجديدة والناشئة؛

٣ – تنشيط وتعزيز عملية متابعة تمويل التنمية.

س: ما الذي حققته المؤتمرات السابقة لتمويل التنمية؟

• في عام ٢٠٠٢، عقد أول مؤتمر لتمويل التنمية في مونتيري، بالمكسيك، وشكل المؤتمر نقطة تحول في نهج التعاون الإنمائي الذي يتبعه المجتمع الدولي. وكان أول مؤتمر ترعاه الأمم المتحدة ويعقد على مستوى القمة لمعالجة القضايا المالية الرئيسية والقضايا المتصلة بها في مجال التنمية العالمية. وحضر المؤتمر أكثر من ٥٠ من رؤساء الدول والحكومات، وما يربو على ٢٠٠ من وزراء الخارجية، والتجارة والتنمية والمالية. واعتمد المؤتمر ''توافق آراء مونتيري'' فنجح بذلك في ترسيخ مسألة تمويل التنمية في صلب جدول الأعمال العالمي.

• وفي عام ٢٠٠٨، عقد المؤتمر الثاني في الدوحة، واعتمد إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري.

س: ما الذي سيحققه المؤتمر؟

• سيعتمد المؤتمر وثيقة ختامية حكومية دولية متفقاً عليها للمؤتمر ويتم التوصل إليها عن طريق التفاوض، بعنوان ''خطة عمل أديس أبابا'' من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة الجديدة.

س: كيف سيكون عليه الشكل التنظيمي للمؤتمر؟

• سيتألف المؤتمر من جلسات عامة، ولجان رئيسية، وموائد مستديرة لأصحاب المصلحة المتعددين. وخلال انعقاد المؤتمر، ستقوم الدول المشاركة في المؤتمر والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة المعتمدين من المؤسسات وغير المؤسسات بتنظيم مجموعة من المناسبات الخاصة، بما في ذلك جلسات إحاطة، وندوات، وحلقات عمل، ومناظرات بشأن القضايا المتعلقة بتمويل التنمية المستدامة. وسيتاح جدول هذه المناسبات الخاصة على الموقع الشبكي للمؤتمر على العنوان التالي: www.un.org/esa/ffd .

١ - احتياجات التمويل

• في تقرير للجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، أشير إلى أن التقديرات المتعلقة باحتياجات الاستثمار في الهياكل الأساسية- في قطاعات المياه، والزراعة، والاتصالات، والطاقة، والنقل، والتشييد، والصناعة، والغابات- تتراوح ما بين ٥ و ٧ ترليون دولار على الصعيد العالمي.

• وفي حين أن الوفورات العالمية — التي تبلغ نحو ٢٢ ترليون دولار أمريكي سنوياً- ستكون كافية لتلبية هذه الاحتياجات، فإن هناك حالياً افتقاراً إلى تخصيص الموارد على النحو الكافي. ويقدر مخزون الأرصدة العالمية- الذي يعوض فقط عن نسبة صغيرة من الوفورات العالمية السنوية- بمبلغ ٢١٨ ترليون دولار. ومن شأن تحقيق تحول ولو بسيط في طريقة تخصيص الموارد أن يكون له أثر هائل.

• ووفقاً لتقرير عن حالة الدعم صادر عن المؤسسة المالية الدولية، فإن الاحتياجات غير الملباة من القروض المطلوبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة تقدر بما يصل إلى ٢,٥ ترليون دولار في البلدان النامية و ٣,٥ ترليون دولار على الصعيد العالمي.

٢ - تعبئة الموارد العامة على الصعيد المحلي

• يفيد تقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة أيضاً بأن التمويل المحلي قد زاد زيادة سريعة خلال السنوات الأخيرة، وأصبح يمثل النصيب الأعظم في موارد التمويل بالنسبة لمعظم البلدان. ومنذ عام ٢٠٠٢، زادت موارد التمويل العامة المحلية بأكثر من الضعف، حيث زادت من ٨٣٨ بليون دولار إلى ١,٨٦ترليون دولار.

• ورغم توافر الموارد المالية، فإنها لم تستثمر لتلبية احتياجات التنمية المستدامة. ولا تزال هناك فجوات بين قدرات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حشد الأموال العامة، وبخاصة من أجل أقل البلدان نمواً.

• ويذكر تقرير للبنك الدولي أن عائدات الضرائب تمثل نحو ١٠-١٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المنخفضة الدخل- وهي نسبة تقل كثيراً عن مثيلتها في البلدان المرتفعة الدخل حيث تتراوح هذه النسبة ما بين ٢٠ و ٣٠ في المائة.

• وقدمت مساعدة أجنبية ضئيلة لتعزيز قطاعات العائدات والجمارك في البلدان النامية. ووفقاً لتقديرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإن ١٢٠ مليون دولار فقط من المساعدة الإنمائية الرسمية التي يقدمها المانحون في لجنة المساعدة الإنمائية توجه للأنشطة المتعلقة بالضرائب، بمعدل أقل بنسبة ٠,٠٧ في المائة عن مجموع المساعدة المقدمة في عام ٢٠١٢.

٣ - تمويل القطاع الخاص وقطاع الأعمال على الصعيد الدولي

• وفقاً لتقرير للأمم المتحدة، فإنه خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٣، زادت نسبة قروض القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي من متوسط قدره ١٩ في المائة إلى ٣٣ في المائة في البلدان المنخفضة الدخل، ومن ٥٢ في المائة إلى ٨٢ في البلدان المتوسطة الدخل. ومع ذلك، ففي كثير من البلدان النامية، وبخاصة البلدان المنخفضة الدخل، ظلت الأسواق المالية متخلفة، و لم يكن هناك تمويل كاف لتلبية احتياجات التنمية المستدامة.

• وزادت قيمة الاستثمار المباشر الأجنبي في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال من ٣٧٣ بليون دولار في عام ٢٠٠٥ إلى ٧٥٠ بليون دولار في عام ٢٠١٤. ويعتبر الاستثمار المباشر الأجنبي مصدر الاستثمار الأجنبي في القطاع الخاص الأكثر

استقراراً والأطول أجلاً. ومع ذلك، فإن أقل البلدان نمواً لا تحصل إلا على نسبة متدنية من هذه التدفقات (أقل من ٢ في المائة).

• وتفيد لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة أن حصة الاستثمار الخاضعة للاعتبارات البيئية والاجتماعية واعتبارات الحوكمة ظلت ضئيلة نسبياً مقارنة بأسواق رأس المال العالمية، حيث بلغت نسبة ٧ في المائة، أو ٦١١ ترليون دولار من الاستثمارات في سوق رؤوس الأموال العالمية التي بلغت ١٤٣ ١٢ ترليون دولار في عام ٢٠١٠.

• وفي معظم البلدان، تعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة المحرك الرئيسي للابتكار والعمالة والنمو، ومع ذلك، هناك قرابة ٢٠٠ مليون من هذه المشاريع في الأسواق الناشئة تفتقر إلى التمويل الكافي وإلى خدمات التمويل.

٤ - التحويلات النقدية

• حققت التحويلات الخاصة التي يقوم بها الأفراد والأسر المعيشية عبر الحدود زيادة كبيرة. وتشير التقديرات إلى أن ٤٠٤ بلايين دولار تم تحويلها إلى البلدان النامية من أبنائها المهاجرين في عام ٢٠١٣، بما يمثل أكثر من ١٠ أمثال التحويلات التي سجلت منذ عام ١٩٩٠، حيث قدرت آنذاك بمبلغ ٤٠ بليون دولار.

• ويفيد تقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة بأن تكلفة هذه التحويلات لا تزال عالية للغاية، حيث تقدر بنسبة ٨,٤ من قيمة التحويلات.

٥ - التمويل العام الدولي

• وفقاً لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإنه منذ انعقاد مؤتمر قمة الألفية في عام ٢٠٠٠، والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية في عام ٢٠٠٢، فإن صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من جميع المانحين في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي زاد زيادة كبيرة من مبلغ ٨٤ بليون دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ١٣٤,٨ بليون دولار في عام ٢٠١٣ رغم انخفاض المساعدة الإنمائية في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢.

• ويبين تقرير الأمم المتحدة أن حصة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لأقل البلدان نمواً انخفضت بوجه عام خلال السنوات الأخيرة، من ٣٤ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٣٢ في المائة في عام ٢٠١٢. وانخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة ٤ في المائة من حيث القيمة الحقيقية في عام ٢٠١٣، إلى ٢٦,٢ بليون دولار. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه الذي يبعث على القلق.

• وعلى الرغم من الزيادة في تدفقات المعونة، فإن كثيراً من المانحين لا يزالون أبعد كثيراً عن الوفاء بالتزاماتهم. وهناك خمسة بلدان مانحة (هي الدانمرك، والسويد، والنرويج، ولكسمبرغ، والمملكة المتحدة) تجاوزت الهدف المحدد بسداد نسبة ٠,٧ في المائة من إجمالي دخلها القومي على سبيل المعونة، ولكن إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية لا تعادل سوى ٠,٢٩ في المائة من إجمالي دخلها القومي.

٦ - التجارة الدولية كقاطرة للتنمية

• يذكر تقرير الأمم المتحدة أيضاً أنه منذ مؤتمر مونتيري في عام ٢٠٠٢، زادت حصة صادرات البلدان النامية في القيمة الإجمالية للصادرات العالمية، من نحو ٣٢ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٤٥ في المائة في عام ٢٠١٣.

• وأصبحت البلدان النامية في آسيا وحدها تمثل ٣٦ في المائة من تجارة الصادرات العالمية في عام ٢٠١٣.

• كما حدث توسع في التجارة بين بلدان الجنوب، وزاد معدلها من الخمس إلى قرابة الربع من حجم التجارة العالمية خلال العقد المنصرم، ومثلت تقريباً نفس حصة التجارة بين بلدان الشمال في عام ٢٠١٢.

• وعلى الرغم من ذلك، لم يكن التقدم المحرز في مجال التجارة الدولية متوازناً. وتأثرت التجارة في أقل البلدان نمواً تأثراً كبيراً نتيجة للركود الاقتصادي العالمي، وظلت حصتها في التجارة العالمية في السلع والخدمات التجارية منخفضة بنسبة ١,١٤ من حجم التجارة العالمية.

٧ – العلم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات

• يعد الابتكار ونشر التكنولوجيات الجديدة بمثابة قوة دافعة قوية للنمو الاقتصادي وتوفير فرص العمالة. كما يساعد العلم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات في دعم الاندماج الاجتماعي، والمساواة بين الجنسين، والحد المستدام من أنماط الاستهلاك، علاوة على تعزيز القدرة على التكيف مع الكوارث الطبيعية، وتغير المناخ، وغير ذلك من الصدمات، ودعم حماية البيئة.

• بيد أن هناك قلقاً من أن التوزيع غير المتوازن للقدرات الابتكارية وفرص الحصول على التكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصال، داخل البلدان وفيما بينها، واستمرار 'الفجوة الرقمية' بصورة متأصلة، وبخاصة في أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الأفريقية.

• ووفقاً للاتحاد الدولي للاتصالات، هناك الآن نسبة ٨٢,٢ من سكان البلدان المتقدمة النمو يستعملون الإنترنت، بالمقارنة مع نسبة ٣٥,٣ فقط في البلدان النامية.

٨ – الديون الخارجية والقدرة على تحمل الدين

• وفقاً لتقرير الأمم المتحدة، وعلى مستوى تجميعي، فإن نسب ديون البلدان النامية لا تبدو في مرحلة خطيرة وبلغت ٢٢,٦ في المائة من معدلات الدين الخارجي مقابل الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣.

• وتسجل البلدان المنخفضة الدخل معدلات للدين الخارجي مقابل الناتج المحلي الإجمالي أعلى من تلك التي تسجلها البلدان المتوسطة الدخل حيث بلغت هذه النسبة ٣١,٥ في المائة في عام ٢٠١٣، رغم أن نسبة كبيرة من هذه الديون هي ديون طويلة الأجل وبأسعار فائدة تساهلية.

• ومع ذلك، فإن بعض البلدان النامية ترزح تحت عبء الدين بصورة حرجة.

• وتعتبر القدرة على تحمل الدين من الإشكاليات التي تواجه بعض الدول الصغيرة بوجه خاص. وفي عام ٢٠١٣، بلغ متوسط نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية الصغيرة نسبة ١٠٧,٧ في المائة، بالمقارنة مع نسبة ٢٦،٤ في المائة بالنسبة للبلدان النامية ككل.